تعايش الثقافات والاندماج في المجتمع العراقي المعاصر
دراسة تحليلية من منظور سوسيولوجي

ا. د. حمدان رمضان محمد
جامعة الموصل/كلية الآداب/قسم علم الاجتماع

السيدة. امواج ماهر زكي
جامعة الموصل/كلية الآداب/قسم علم الاجتماع

(مُلَخَّصُ البَحث)

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة وواقع التعايش السلمي بين الأقليات في المجتمع العراقي، عبر تحديد مستوياته وتقدير أبعاده الاجتماعية بين مكوناته المختلفة في الدولة العراقية في الوقت الراهن؛ لغرض الوصول إلى إمكانية تنمية مشاعر أفراده، وتفعيل دورهم في تحقيق التوافق والانسجام ،وقبول الآخر، والعيش برفاهية، وما إلى ذلك من آثار ايجابية في توفير الاستقرار والأمن الاجتماعي والسياسي ،وتحديد المشكلات الناجمة عن ذلك.

كما تتجلى عناصر أو جوانب هذا البحث في كشف الأبعاد الأساسية لثقافة التعايش السلمي والاندماج بين المكونات الاجتماعية المختلفة في المجتمع العراقي المعاصر، وتحديد مظاهر هذه الأبعاد وعواملها باعتماد قياس مدى تماسك الأفراد وقبول التعايش فيما بينهم أو رفضه؛ ذلك أن تحديد هذا الواقع، والأبعاد، والمظاهر، والعوامل التي تدعمه وتؤثر فيه ترتبط به من شأنها تسهيل تدعيم نشاطاته، وعلاقاته الاجتماعية بين هذه المكونات الاجتماعية في الواقع الاجتماعي للمجتمع.

ناهيك عن ذلك شهد الشارع العراقي، وبالتحديد الأقليات بعد ٢٠٠٣ بعد احتلال القوات الأمريكية للعراق مشكلات واضطرابات لم تشهدها الإنسانية عبر تاريخ نموها الحضاري مما أثرت في البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي، وهذه المشكلات تبلورت وولدت بفعل أسباب ومسببات متراكمة عدة بصمت شكلها ومضمونها في المشهد العراقي؛ لذا كان أفراد المجتمع في الدولة العراقية هم أكثر تأثيراً ؛لكونهم أكثر تفاعلاً بعضهم مع بعض في الواقع الاجتماعي، ومن هذه المنطلقات تأتي أهمية الموضوع الذي نقوم بدراسته.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، التعايش السلمي، الاندماج، قبول الآخر، المجتمع.

مقدمة:

يتمتع المجتمع العراقي بشكل عام ومدينة الموصل بشكل خاص بتعدد عرقي وطائفي، وهو لا ينفرد بذلك عن الكثير من المجتمعات في العالم، إذ تشير البيانات العالمية إلى إن سكان العالم ينقسمون على عدد كبير من الجماعات الأولية ،وإن هناك عددا محدودا من الدول التي تتسم مجتمعاتها بتجانس سكاني كامل ،أما أغلب دول العالم فإنها تتميز بتنوع سكانها ،بيد إن الذي يميز التنوع في المجتمع العراقي، إن العلاقات بين هذه التنوعات، تعد علاقات مأزومة، وبغض النظر عن أسباب ذلك ،إن كانت حقيقية أم مفتعلة أو إن كانت أسبابها داخلية أم خارجية.

فإن هناك تباينات وإرهاصات واضحة من عدم الثقة المتبادلة، بين النخب السياسية التي تقود التكوينات الاجتماعية العراقية إلى الدرجة التي تنذر بخطر كبير تنعكس آثاره على مستقبل العراق برمته ، وتبلغ مستوى التشكيك بالدعوات التي تنطلق بين الفينة والأخرى التي تدعو إلى تجاوز هذه الخلافات بما يمتلكه البلد من مقومات السلم المجتمعي، على أساس أن حجم التناقضات وتراكمها في تاريخ الدولة العراقية، منذ تأسيسها إلى اليوم، يحول من دون تحقيق التعايش السلمي.

ولكن هل يعني ذلك استحالة بناء أسس لتعايش سلمي حقيقي، ولاسيما وأن هناك وشائج عراقية كثيرة تربط مكوناته المختلفة، وهذه الوشائج يمكن أن تنتج تعايشا دائما وحقيقيا إذا ما توافرت لها الأجواء المناسبة، وفي مقدمتها توافر آليات مناسبة لهذا التعايش، وعليه يتضمن البحث محاور عدة ،منها:

أولا :الإطار العام للبحث

١-إشكالية البحث

تشهد الساحة العراقية بشكل عام والمجتمع الموصلي بشكل خاص تحدياً جديداً يعادل في خطورته وأبعاده كل التحديات التي ما برح العراق يواجهها منذ عقود عديدة ومن شتى المجالات الاقليمية والدولية، ويتمثل ذلك التحدي بتغليب الانتماءات الفرعية، والطائفية، والعرقية، والدينية، والمذهبية على الانتماء الوطني مما يؤدي إلى تغييب الوحدة الوطنية، ويجعل العراق بأمس الحاجة الى اعادة بناء الوحدة الوطنية، وتأسيس هوية وطنية عامة تكون بمثابة المرجعية لجميع أطيافه ويتيح لها فرصة الارتقاء بوعيهم إلى مستوى إدراك ولائها الوطني.

وعليه، ومن دون شك ان التعايش السلمي يشكل هدفا رئيسا لمختلف الكيانات والوحدات الاجتماعية، بيد أن هذا الهدف يبقى في إطار الأماني والطموحات، الأ إذا توافرت له الأسس السليمة لتطبيقه، وأمر كهذا يرتبط بنوعية الوسائل والآليات المتبعة وطبيعتها لتحقيق هذا الهدف، من هنا تقتضي الضرورة البحث في أهم هذه الآليات، مع إقرارنا بصعوبة الإحاطة والإلمام بكل آليات التعايش السلمي وذلك ؛لتشعب مفردة التعايش السلمي وتغلغلها في مختلف أوجه الحياة من جهة، واختلاف الدول والمجتمعات في اتباع آليات التعايش السلمي بما ينسجم وواقعها ، واعتقادها بأهمية تطبيقها في هذه المجتمعات، بيد إن ذلك لا يعفي من البحث في أهم الآليات التي يمكن عن طريقها تحقيق تعايش سلمي موحد ومن هنا تأتي إشكالية البحث.

٢- أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث عن طريق حيوية الموضوع الذي نحن بصدده، فضلا عن إحلال هذه الظاهرة السياسية محل الاهتمام والدراسة وأخذت حيزا كبيرا في الدراسات السياسية والقانونية والاجتماعية؛ لذا أصبحت تحظى باهتمام متزايد عند الإفراد والجماعات في مجتمعاتنا المعاصرة.

فضلاً عن ذلك تأتي أهمية الموضوع عبر التطورات التي يشهدها مجتمعنا العراقي وبالتحديد مدينة الموصل وبوادر التغير الذي بدأ يلوح في الأفق .وتكمن أهمية البحث أيضا في كونه محاولة عملية في مجال علم الاجتماع السياسي نسعى إلى إظهار دور التعايش في تنمية الاندماج السياسي في مجتمعنا ولاسيما مدينة الموصل بعد عمليات التحرير عبر إحداث تغير في البنية الذهنية والثقافية لمجتمعنا.

فضلاً عن ذلك كونه إنذارا أليا لتنبيه مجتمعنا العراقي بأهمية التعايش في المجتمع؛ لغرض التصدي للتدخلات الخارجية التي تحاول الاعتداء عليها ،وتمزيق وحدتها الوطنية في مجتمعنا . وكذلك يسعى هذا البحث إلى عرض موضوع لم يحظ بالاهتمام المطلوب في وقتنا المعاصر بالنسبة لمجتمعاتنا الذي بدأنا باستعماله منذ مدة قريبة ، مما يتطلب تأطيره نظريا وتوصيفه وتحليله أكاديميا ومحاولة تجسيده على أرض الواقع على وفق أسس علمية منهجية وقواعد دستورية واضحة .

ناهيك عن كون هذا البحث لم يأخذ عمقا في الأدبيات الاجتماعية، فضلا عن ذلك يرمي البحث إلى توضيح المضمون العلمي والعملي لمفهوم التعايش في مجتمعنا ، بما يبعده أن يكون شعارا في الواجهات الراهنة في المجتمعات ، وإظهار الفائدة الفعلية التي يمكن أن تنجم عن استعماله في تحليل التحول الاجتماعي والسياسي في مجتمعنا.

٣-أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق أهداف عدة منها:

١-تحديد طبيعة مفهوم التعايش السلمي والاندماج المجتمعي سوسيولوجيا.

٢-التعرف على التطور التاريخي للتعايش السلمي في العراق.

٣-تشخيص متطلبات التعايش والاندماج المجتمعي في المجتمع العراقي بشكل عام والمجتمع الموصلي بشكل خاص.

٤-التحليل السوسيولوجي لواقع التعايش السلمي في المجتمع المحلي لمدينة الموصل

٥-عرض أهم معوقات التعايش السلمي في المجتمع المحلي لمدينة الموصل.

٦-تقديم رؤية مستقبلية لماهية التعايش السلمي وطبيعة الاندماج بين مكونات المجتمع المحلي في مدينة الموصل.

٤-تحديد مفاهيم البحث

أ-مفهوم التعايش السلمي:

التعايش لغةً: كلمة "مشتقة من تعايشوا: أي عاشوا على الألفة والمودّة، وعَايَشَه: أي عاش معه، والعيش معناه الحياة"[١].

والتعايش اصطلاحا: هو "العلاقة بين نوعين من الأحياء التي يستفيد خلالها كلاهما من الآخر، وبصورة أوسع يعني أية تفاعلات ثابتة وطويلة الأمد بين نوعين أو أكثر من الأنواع الحية، وفي حالة استخدام المصطلح بمعناه الواسع يسمى التعايش بمعناه الضيق تنافعاً إذا كان مجبراً أو تعايشاً تعاونياً إذا كان مخيّراً"[٢].

وفي علم السياسة والاجتماع يعني التعايش "وجود نواة مشتركة لفئات متناقضة في محيط معين تقبل آراء بعضها البعض وتهضم الخلاف والاختلافات القائمة فيما بينها الآخر بعيداً عن مبدأ (التسقيط ،التهميش، التسلط ،الأحادية، القهر والعنف)، من خلال الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل لحرية الرأي وطرق تفكيره وسلوكه"[٣].

ب-مفهوم الاندماج :

الاندماج اصطلاحا فهو:(العملية التي تمثل بإدخال كل الأجزاء المختلفة داخل الكل، ووضع كل من هذه الأجزاء المندمجة في حالة الشروط نفسها)[٤].كما أنه يعني: (اندماج شخص أو جماعة في بنية أكبر أو في نمط سلوك معروف)[٥]، والاندماج لا يعني الصهر القسري أو التصيير أي أن يتخلى الفرد أو الجماعة عن كل معتقداتهم وتوجهاتهم وحتى انتماءاتهم لتحل محلها انتماءات الجماعة ومعتقداتها وتوجهاتها التي يندمجون معها، بل

ينبغي أن يحتفظ هؤلاء بحقهم بما يؤمنون به ويعتزون ويتمسكون بانتماءاتهم ، وعلى ذلك فالاندماج يعني التكامل والتلاحم الوطني بين أبناء الشعب الواحد[٦].

للاندماج أشكال منها: الاندماج الوطني أو القومي، والاندماج الإقليمي ،والاندماج السياسي(بين القيادة والجماهير) ،والاندماج الاجتماعي القيمي، والأخير هو الذي يعنينا هنا؛ لأنه يقترب من مفهوم الانسجام والتعايش، ذلك ؛لأنه يعني وجود حد أدنى من الرضا والاتفاق بين الجماعات المختلفة في الدولة حول القيم والغايات العليا للمجتمع السياسي، وإجراءات ووسائل تحقيقها وأساليب ترتيبها ،وتسوية الخلافات والصراع[٧].

فضلا عن ذلك بالمحصلة فإن مفهوم الاندماج الاجتماعي والقيمي يتضمن معاني عديدة تدلّ على التآلف والانسجام والتكامل والتوحد وهي معاني تناقض معاني العزلة والصراع والانقسام والتناقض، وسواء أكان الاندماج اندماجاً بما يعنيه من حضور الذات الفاعلة الداخلية أم إدماجاً بما يعنيه من حضور الذات الفاعلة الخارجية، فإن المهم هو حضور دلالة الانسجام الداخلي وتوحّد الأجزاء بعضها مع بعض، وعلى ذلك فإن الاندماج الاجتماعي هو أفضل سبيل لإيجاد علاقة مثمرة ومميزة بين أبناء المجتمع تتسم بالإيجابية والإشعاع الحضاري وعبر آليات كثيرة لتعزيز هذا الاندماج الاجتماعي[٨].

ثانيا: واقع التعايش بين مكونات المجتمع العراقي على مدى المراحل التاريخية.

إن مجتمعنا العراقي بشكل عام والمجتمع الموصلي بشكل خاص منذ أقدم الأزمنة والعصور كان يتصف بمسيرة اجتماعية سلمية الطابع في تبادل العلاقات فيما بين مكوناته الاجتماعية، ولم تكن العلاقة بين تلك المكونات علاقة توتر أو احتراب أو انغلاق بل إن الذي كان سائداً هو السلام الاجتماعي التام ولمدد طويلة من الزمن[٩]، فواقع الحال يؤكد إن المجتمع العراقي في الأصل هو مجتمع معروف بتنوع نسيجه الاجتماعي والديني والمذهبي، وعلى الرغم من هذا التنوع فإن التعايش السلمي هو الذي كان سائداً في أركان هذا المجتمع كافة وعلى مدى الأزمنة والعصور- باستثناء ما حصل في بعض المراحل من عمليات اقتتال وصراعات محلية وبفعل أطراف خارجية أو بفعل ودور القابضين على السلطة- ولا غرابة في ذلك؛ لأن هذا الشعب هو صاحب أول دستور في العالم وهو قانون (أور نمو)،وبعده قانون أو مسلة(حمورابي الشهيرة)،وهو الذي علم العالم الكتابة والحضارة[١٠].

وكان العراق منذ صدر الإسلام منبعاً من منابع الفرق الدينية ومهبطاً لكثير من مبادئ الإسلام وتعاليمه وأفكاره، وفيه نشأ أرباب العلم والفلسفة، وفي أرجائه بحت أصوات الواعظين والمرشدين[١١]، وعلى ذلك أضحى هذا البلد وأهله محط أنظار العالم ،ومركز إشعاع فكري وحضاري إلى كل أرجاء المعمورة. على ذلك فإن أهم ما يميز العراق هو قوة مجتمعة

،وعمقه التاريخي البعيد ،وتماسكه بالشكل الذي أفشل جميع المحاولات التي جرت عبر التاريخ الرامية إلى تركيع البلد وأهله وجعلهم تابعين لقوى وإرادات خارجية، وهذا بالطبع لم يأت من فراغ وإنما من تجذر تاريخي قديم تمثل في نوعية الشعب الذي عاش على هذه الأرض وطبيعة العلاقة بين أبنائه ،إذ جعله يحتفظ بتراثه لقرون طويلة، ثم إن وجود الإسلام والأديان الأخرى فيه جعل شكل النسيج أكثر بهاء وأشد قوة فعاش أبناء الأديان مجتمعين تحت خيمة الوطن الواحد تجمعهم الروابط المعروفة من الأرض والتاريخ والمصالح المشتركة، وهذه العوامل مجتمعة جعلت المجتمع العراقي قويا، ويقوى بمرور الزمن ،وكلما واجه العراق مصاعب ترى لحمته تتوطد وتصبح قادرة على رد كل أنواع الهجمات مهما تنوعت أهدافها ووسائلها(١٢).

وعلى ذلك لم يشهد المجتمع العراقي ظهور أزمات حادة تأخذ صورة الصِدام المباشر بين مكوناته الاجتماعية، مع إنه قد تكون هناك مشاعر معينة داخل سريرة الفرد العراقي من ناحية ميله بصورة عاطفية إلى أحد المكونات أو المذاهب لكنها كانت مجرد مشاعر، ولم تتحول تلك المشاعر إلى سلوك عدواني ضد الآخرين بل إن المجتمع العراقي كان غاية في التسامح الإنساني ليس فقط بين مكوناته، بل حتى عندما استوطنت على أرضه مجموعات من دول الجوار وعاشت معه لغاية هذه الساعة وامتزجت ثقافتها بثقافته، وهذا يدلل بصورة واضحة وجلية على سعة صدر الشعب العراقي وعلى ذلك ساد السلام الاجتماعي بين هذه المكونات الاجتماعية(١٣).

ثالثا : متطلبات التعايش السلمي في المجتمع.

لاشك ان التعايش السلمي يشكل هدفا رئيسا لمختلف الكيانات والوحدات الاجتماعية، بيد أن هذا الهدف يبقى في إطار الأماني والطموحات، الأ إذا توافرت له الأسس السليمة لتطبيقه، ولعل من أهمها ما يأتي:

أولاً – الحوار:

يعد الحوار القناة الرئيسة في عملية التعايش السلمي، إذ عن طريقه يمكن معرفة وجهات النظر المختلفة، فضلا عن مشاعر كل طرف من الأطراف وطموحاته، والوقوف على النقاط الخلافية التي عن طريقها يمكن تقديم الآراء والمقترحات؛ للتقريب بين الأطراف المختلفة(١٤).

إن عملية الحوار تحتاج إلى إدارة سياسية من جانب الأطراف المتنازعة، لإقامة حوار حقيقي من أجل الوصول إلى صيغ توفيقية لا حوار من أجل الحوار فحسب ،أو كما يسمى (حوار طرشان)، عبر تمسك كل طرف برأيه من دون أن يقدم بدائل أو تنازلات للطرف

الآخر .إن من الضروريات الأساسية للحوار أن تكون على بينة من رغبات الأطراف المختلفة و طموحاتهم ومتطلباتهم ، وأن تملك فهما واضحا للقضايا التي يدور حولها الخلاف. وأن تكون على استعداد للبحث عن مخرجات هذه الخلافات تبتعد عن أجواء العداء والكراهية ،وأن يسود جو من الثقة والرغبة المتبادلتين في التعاون المشترك للوصول إلى الحلول التي تلبي طموحات الجميع(١٥).

ثانيا – التسامح :

إن الشرط الأساس الثاني للتعايش السلمي الدائمي هو أن تكون هناك روح التسامح بين جميع الأطراف المختلفة؛ لأن هذا الشرط هو مفتاح التخلص من الخلافات ،وهو شرط ضروري للسلام والتقدم الاجتماعي(١٦). فالمجتمع الذي يتسم بالتعدد والتنوع يحتاج إلى وجود قدر من التسامح بين الفئات الاجتماعية المختلفة ،وتجدر الإشارة إلى إن إتباع سياسة التسامح للوصول إلى هدف التعايش السلمي يختلف عن التسامح في قضايا أخرى سواء أكانت فردية أم جماعية .

ففي حالة التعايش السلمي لا يبنى التسامح على قاعدة عفا الله عما سلف، وإنما يبنى على جملة من المعطيات والمتطلبات الأساسية، التي يجب توافرها للوصول إلى التسامح لعل في مقدمة ذلك احترام خصوصية الآخر ،وثقافته ،وحضارته ،إذ لا يصبح من حق أي شعب أو أبناء أية ثقافة ادعاء الأفضلية والتفوق على أي شعب أو ثقافة أخرى، فضلا عن البحث عن الوسائل والآليات لإزالة المظلومية والتجاوزات التي أصابت المتضررين ورفعها .بجميع أطيافهم وانتماءاتهم، في محاولة لاسترجاع حقوق الأفراد والجماعات، بما يساعد على إيجاد جو من الألفة والمودة ويرفع الأحقاد (الثارات المختلفة) (١٧).

ثالثاً– التوافقية.

تعد التوافقية الآلية الثالثة في التعايش السلمي ،فالأخيرة لا تكتمل من دون أن تكون هناك مبادئ التوافقية بين الأطراف المختلفة ،وربما بعض الأحيان تتعارض هذه التوافقية مع قوانين العدالة والديمقراطية ولكن تبقى التوافقية أكثر جدوى في أهميتها للتعايش السلمي من العدالة والديمقراطية .وهذا الأمر يتطلب من قادة المكونات الإجتماعية تعاوناً على الرغم من الانقسامات العميقة التي تفصل بين هذه المكونات ،وهذا يستلزم شعور القادة بأهمية وحدة البلاد ،وطغيان الاعتدال ،والحلول الوسط ،والاحتفاظ بولاء أتباعهم ،أي على النخب أن تقوم بعملية موازنة صعبة بين أمرين وهما: قدر من التسامح يفوق أتباعهم ،وقدرة على حمل أتباعهم على مجاراتهم(١٨).

رابعا- الفدرالية أو اللامركزية.

تعد الفدرالية أو اللامركزية أو حتى الحكم الذاتي احدى آليات التعايش السلمي، ولاسيما في الدول ذات التعددية الاجتماعية، إذ تمنح هذه الآليات بعض الثقة للقادة المحليين عبر تمكينهم من إدارة أنفسهم أو إشراكهم بالحكم ،أي بعبارة أخرى :تقاسم السلطة معهم وإشعارهم بأنهم جزء من البلد(١٩).

خامسا- المصالحة الوطنية.

على العراقيين البدء بمشروع جدي وحقيقي للمصالحة الوطنية يتضمن معالجة كل الإشكالات السابقة لسقوط النظام السياسي العراقي ٢٠٠٣ واللاحقة له، على وفق الأسس القانونية والعدالة التي تقتضي إنصاف المظلومين واسترجاع الحقوق ،وتعويض المتضررين، ومحاسبة المقصرين ومرتكبي الجرائم في مختلف الحقب من دون استثناء أو تمييز ،والابتعاد عن الاقصاءات السياسية والفكرية ،من أجل الوصول الى دولة القانون والمواطنة الحقة. وأن يتولى البرلمان العراقي الحالي مهمة إصدار القوانين والتشريعات الضرورية في الوقت الحاضر التي تكفل تمشية الدولة وضمان تقدمها واستقرارها ،على أن يتم التركيز على القوانين الأساسية، من دون الانشغال بمناقشات ثانوية (٢٠).

سادسا- حماية الديمقراطية:

لاشك إن أهم الانجازات التي تحققت بعد الاحتلال الأمريكي ،وعلى الرغم من كل عيوبها ونواقصها هو البدء بالمشروع الديمقراطي والانتقال بالعراق من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي، وعلى العراقيين أن يحددوا معالمه من دون تدخل خارجي إقليمي أو دولي ،وإن كان الخيار لصالح الديمقراطية التوافقية فعلى الجميع احترام أسس هذه الديمقراطية وركائزها المبنية على المصالح المشتركة والمواطنة بعيدا عن الانقسامات العرقية والطائفية ، وبما يضمن التنوع والاختلاف، وخصوصيات جميع المكونات العراقية وثقافاتها على الرغم من أهمية آليات التعايش السلمي المتبعة في العراق سالفة الذكر، إلا أنها بحاجة إلى إعادة تقييم وبناء من جديد، على وفق أسس منهجية وعلمية ،وبما يتناسب وواقع المجتمع العراقي، وبما يضمن تحقيق هدف تعايش سلمي حقيقي، يضمن الأمن والاستقرار للبلاد(٢١).

رابعا: المعوقات التي تواجه بناء التعايش السلمي في المجتمع العراقي المعاصر وسبل معالجتها.

بما أن السلطة تواجه اليوم قائمة طويلة من الصعوبات والتحديات الكبيرة منها:

١.الخراب البشري المتمثل في تفتيت النسيج الاجتماعي وتدني الشعور بالمسؤولية.

٢.عدم وجود تجربة سابقة في ممارسة الديمقراطية في العراق ترسي دعائم المواطنة.

٣.انهيار المجتمع وانشطاره على نفسه وفقا لانتماءاته الدينية، والطائفية ،والعرقية ،والقبلية بدلاً من الانتماء الوطني .

٤.ضعف الأحزاب العلمانية وتشظيها إلى عشرات التنظيمات الصغيرة المتنافسة والمتسارعة.

٥.الموروث الاجتماعي العراقي ذو النظرة السلبية تجاه الحكومات [٢٢].

كما أن الفوضى وانعدام الأمن والاستقرار دفع العراقيين إلى البحث عن هويتهم التي افتقدوها عقوداً طويلة، هي قبل كل شيء أزمة تعددية وتفاهم وحوار وعلينا ان لا ننظر إلى الأزمة من منطلق قومي أو ديني أو طائفي أو جهوي وإنما من منطلق ديمقراطي، وإن القوة الديالكتيكية قادرة على إنتاج اطروحة بديلة لاطاريح النزاع القائمة في العراق وأزماته الحادة كافة، وتلك هي اطروحة المواطنة العراقية عبر إذابة الهويات الفرعية وصهرها في انموذج المواطنة، ليصبح بأيدينا دليل على تشخيص ماهية المواطن العراقي بأنه الفرد العراقي الذي يرتبط قانوناً بالدولة العراقية ضمن ميزان الحقوق والواجبات [٢٣] .

وان إشاعة قيم التعايش وتطبيقها في المجتمع يتطلب التركيز على السبل الكفيلة بإنجاح التعايش السلمي بين العراقيين ،وإن تطبيق التعايش السلمي بين الطوائف والمكونات العراقية يتطلب التركيز على جملة من الأمور تعد الكفيلة بإنجاح التعايش السلمي في العراق، عن طريق ملاحظة ما يأتي:

١-أن يكون هناك تحاور بين كل الطوائف والقوميات ويبنى هذا التحاور على أسس من الصدق والمصالح المشتركة ؛لان التعايش يعني الانفتاح والتواصل المستديم مع بقية المكونات وذلك من أجل نسج العلاقات الايجابية، كما يتطلب إعادة إحياء العلاقة مع الأفكار والقناعات الخاصة بكل مكون ،إذ تصبح العلاقة حيوية ومرنة وفاعلة . .

٢-عدم التفريق بين مكونات الشعب العراقي بحسب العرق أو الطائفة أو المذهب ؛لأن التعايش يتطلب القبول بالتعددية ،والاحترام للمكون الثقافي ،وأشكال التعبير عن الأفكار الإنسانية، و يفترض معرفة الآخر، والانفتاح عليه ،والاتصال به ،والحرية في التعامل والتعايش معه.

٣-التأكيد على نبذ الإرهاب والجهات الداعمة له ،والتأكيد على مفهوم الهوية الوطنية الجامعة ،وجعل التسامح هو الدعامة الاساسية لرفد مفهوم التعايش الذي يفترض الإقرار بالاختلاف بين البشر بطباعهم ،وأوضاعهم، ولغاتهم، وسلوكهم، وقيمهم ؛ لهذا يقتضي القبول بالعيش معهم بسلام .

٤-التأكيد على الثوابت المشتركة لابد ان يدرك الجميع ولاسيما شيوخ العشائر ورؤساء الطوائف وزعماء المكونات القومية والاثنية أن بناء الهوية العراقية المشتركة وإرساء قيم

التعايش يصب لا محالة في مصلحة جميع المكونات ، أما الفخر والزهو بعودة الناس إلى التحصين بالهويات والانتماءات الفرعية وتقديمه على الولاء للوطن سيكون له عواقب وخيمة في المستقبل ليس أقلها إشاعة الطائفية والعنصرية والمذهبية وغيرها من المخاطر التي تهدد استقرار البلد، وتمنع تقدمه.

٥-بناء أجهزة الدولة على أسس الكفاءة بعيداً عن المحاصصة ؛لأن التعايش على مستوى الدولة يتطلب قيامها بواجبها في تفعيل الهوية ،وإنهاء المحاصصة والطائفية السياسية ،واشاعة روح المواطنة ،وإرساء ثقافة سياسية ،وأن يعتمد التعليم إحدى الوسائل لتعليم أفراد المجتمع الحقوق والحريات التي يتشاركون فيها .

٦-التأكيد على دور الدين في التسامح ،واشاعة الرأفة والرحمة بين الناس عن طريق التوعية والتوجيه والإرشاد في المؤسسات الدينية بعيدا عن التطرف والغلو.

٧-التأكيد على مفهوم الهوية الوطنية العراقية عبر التأكيد على أن الولاء للوطن لا يلغي ولا يتعارض مع الولاء للانتماءات الثانوية الأخرى، ولكن لابد ان تكون اولوية للولاء للوطن، وتقديم المصلحة الوطنية على مصالح الطائفة والمذهب والقبيلة في حال تصادمها.

خامسا: الخاتمة.

يمكن الإشارة في نهاية البحث إلى أن المجتمع العراقي لا يشكل بتنوعه حالة فريدة بين الدول، فالشكل الأساس للدول هو التنوع اللغوي والديني والقومي والمذهبي، وقد يصح القول إن حالة العراق لا تشكل حالة تنوع اجتماعي كبير كما نجدها في دول آسيوية كالهند مثلا. إن التنوع الاجتماعي لا يعني بالضرورة حالة صراع وانشقاق يؤدي الى حروب أهلية إلا حين يوظف هذا التنوع بوصفه مقولة سياسية تستثمر الخصوصية تجاه العزل، والتمييز، والتعصب، والإقصاء، ولا يمكن أن نتجاوز حقيقة هذا التوظيف السياسي للتنوع الاجتماعي في العراق.

مع حقيقة الصراع والانشقاق الاجتماعي بعد ٢٠٠٣، والتي سارت بمتطلبات سياسية بالمقام الأول، نجد في العراق مقومات لتعايش سلمي تصلح أن تكون عوامل تقلل من حدة التعصب لو وظفت بعيدا عن نوايا الانشقاق، وتصلح أن تكون مجالا لتعزيز هوية وطنية عراقية كعنوان عام جامع مع إبقاء الهويات الفرعية بوصفها أطرا خاصة تعزز من الهوية الوطنية من دون أن تكون إحداها عنصر نقض وإقصاء للأخرى. إن فكرة الحرية في التعبير، وفكرة الديمقراطية في إدارة الصراع على السلطة وتداولها بشكل سلمي يمكن أن تضمن للمكونات الاجتماعية العراقية حق الوجود السلمي، من دون تهميش، وإقصاء، وتذويب قسري، وهو ما يجعل من السياسة عنصر تفريق باتجاه معين وفي عين الوقت يمكن

أن تكون عنصر تجميع لو وظفت المقومات الموضوعية للتعايش السلمي في العراق في شكلها الإيجابي وهو ما يحتاج الى نوايا حسنة كمقدمة ومدخل يقلل من حالة الشك المتبادلة، وهو ما يحتاج بدوره الى حالة انتقال تشهد بالضرورة حالات اختناق للأفق السياسي واحتقان اجتماعي مر به العراق .

لكن يمكن القول الآن إن الأوضاع السياسية شهدت انفراجا نسبيا على قاعدة التحسن الأمني، والتعود على قبول الآخر بوصفه شريكا نسبيا في ممارسة السلطة، وهو ما يسمح باستثمار المقومات سابقة الذكر ؛لتعزيز السلم الأهلي العراقي ،وتأسيس هوية وطنية قد يكون مختلفا على مضمونها حاليا بين شكل كلاسيكي يعتقد الكثيرون أنه لم يعد له ضرورة أو وجود، ووجوب الانتقال الى شكل آخر يحمل ابتكارا وتطورا، يؤكد على الصلة ،والهوية، والرابطة الجمعية المستخلصة من ضرورات موضوعية و مصلحية وتعترف بالخصوصيات الفرعية .

الهوامش .

١-عبد العزيز بن عثمان التويجري، الإسلام والتعايش بين الأديان في أفق القرن الحادي والعشرين على الموقع الالكتروني: www.isesco.org.ma

٢- الموسوعة الحرة الالكتروني، متاح على موقع/ www.wikipedia.org

٣- وليد المشرفاوي ،التعايش السلمي ثورة لتوحيد المجتمعات، على الموقع:www.annabaa.org

٤- رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطبعة جامعة بغداد،ط٢، ١٩٨٩، ص ٣٦٢.

٥-بلاكويل، معجم للعلوم السياسية، مركز الخليج للأبحاث، دبي،ط١، ٢٠٠٤، ص.٣١٨

٦- رياض عزيز هادي، مصدر سابق، ص ٣٦٢.

٧-نفس المصدر السابق، ص ٣٦٣.

٨-جاسم الصغير، مجتمعنا العراقي ودعوة من التعايش السلمي إلى الاندماج الاجتماعي الفعال، على موقع الحوار المتمدن في شبكة الفيسبوك:www.facebook.com/ahewarorg

٩-المصدر نفسه، ص١.

١٠- قاسم محمد الحساني، المجتمع العراقي نسيج قوي ومتماسك على الموقع: www.wasatonline.com، وكذلك: حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله :التحولات الديمقراطية في العراق، مركز الخليج للأبحاث، دبي، دراسات عراقية(٣)،٢٠٠٥، ص٥٩.

١١-علي الوردي، وعاظ السلاطين، لندن، دار كوفان للنشر، ص٢٠.

١٢-قاسم محمد الحساني: مصدر سابق،ص١.ط٢، ١٩٩٥، ص٢٠.

١٣- قاسم محمد الحساني، نفس المصدر السابق،ص٢، وكذلك: حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، مصدر سابق، ص٦٠.

١٤- سنثيا ساميسون وآخرون، المقاربات الإيجابية لبناء السلام ،ت ؛فؤاد سروجي ،منشورات المكتبة الأهلية ، عمان،٢٠٠٧، ص ٣٩.

١٥-خيري عبد الرزاق وعبد الستار جبار، المصالحة الوطنية في العراق ،مجلة الدراسات السياسية، مركز الدراسات الدولية ، بغداد، العدد ١٤، ٢٠٠٩، ص ٤-١١.

١٦- رشيد عمارة وواحد عمر محي الدين، التعايش السلمي في مجتمعات متنوعة: العراق انموذجا، مجلة جامعة السليمانية العدد ٣١ جامعة السليمانية ، آذار ٢٠١١، ص١٨٤

١٧- المصدر نفسه .

١٨- ليبهارت ، م س، الديمقراطية التوافقية ، ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت ،٢٠٠٦، ص ٨٧ .

١٩-كردستان سالم سعيد، أثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية،٢٠٠٨، ص ٧٢.

٢٠- رشيد عمارة الزيدي، آليات التعايش السلمي في العراق، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة السليمانية ،كلية العلوم السياسية ٢٠١١، ص ١٤.

٢١- د. رشيد عمارة ،مصدر سابق، ص١٥.

٢٢- د. ماجد محي عبد العباس ود .داود مراد الداودي، الواقع العراقي في ظل أزمتي المواطنة والهوية، بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر التعايش السلمي في كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية،٢٠١١، ص١٦.

٢٣- د. ماجد محي عبد العباس و د. داود مراد الداودي، مصدر سابق، ص١٦.

المصادر والمراجع.

١-بلاكويل، معجم للعلوم السياسية، مركز الخليج للأبحاث،دبي،ط١، ٢٠٠٤.

٢-جاسم الصغير، مجتمعنا العراقي ودعوة من التعايش السلمي إلى الاندماج الاجتماعي الفعال، على موقع الحوار المتمدن في شبكة الفيسبوك،:www.facebook.com/ahewarorg

٣-حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق، مركز الخليج للأبحاث، دبي، دراسات عراقية(٣)،٢٠٠٥.

٤-خيري عبد الرزاق وعبد الستار جبار، المصالحة الوطنية في العراق ،مجلة الدراسات السياسية، مركز الدراسات الدولية ، بغداد، العدد ١٤، ٢٠٠٩.

٥-د. ماجد محي عبد العباس ود. داود مراد الداودي، الواقع العراقي في ظل أزمتي المواطنة والهوية، بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر التعايش السلمي في كلية العلوم السياسية ،جامعة السليمانية،٢٠١١.

٦-رشيد عمارة وواحد عمر محي الدين، التعايش السلمي في مجتمعات متنوعة: العراق انموذجا، مجلة جامعة السليمانية العدد ٣١ جامعة السليمانية ، آذار ٢٠١١.

٧-رشيد عمارة الزيدي، آليات التعايش السلمي في العراق، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة السليمانية ،كلية العلوم السياسية ٢٠١١.

٨-رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطابع جامعة بغداد،ط٢، ١٩٨٩.

٩-سنثيا ساميسون وآخرون، المقاربات الإيجابية لبناء السلام ،ت ؛فؤاد سروجي ،منشورات المكتبة الأهلية ، عمان،٢٠٠٧.
١٠-عبد العزيز بن عثمان التويجري، الإسلام والتعايش بين الأديان في أفق القرن الحادي والعشرين على الموقع الالكتروني: www.isesco.org.ma
١١-علي الوردي، وعاظ السلاطين، لندن، دار كوفان للنشر.
١٢-قاسم محمد الحساني، المجتمع العراقي نسيج قوي ومتماسك على الموقع: www.wasatonline.com،
١٣-كردستان سالم سعيد، أثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية،٢٠٠٨.
١٤-ليبهارت، م س،،الديمقراطية التوافقية ، ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية ،بيروت ،٢٠٠٦.
١٥-الموسوعة الحرة الالكتروني، متاح على موقع/ www.wikipedia.org
١٦-وليد المشرفاوي، التعايش السلمي ثورة لتوحيد المجتمعات، على الموقع : www.annabaa.org

Requirements for promoting a culture of peaceful coexistence and inclusion In the city of Mosul
An analytical study from a social perspective

Prof. Dr . Hamdan Ramadan Mohammed
Mrs. Amwaj Maher Zaki
Mosul University / College of Arts / Department of Sociology

Abstract.

The current research aims to identify the nature and reality of peaceful coexistence in the city of Mosul, by determining its levels and assessing its social dimensions among its various components in the city, for the purpose of reaching the possibility of developing the feelings of its members and activating their role in achieving harmony and harmony, accepting the other, living in luxury, etc.

Positive in providing stability and social and political security and identifying the resulting problems. As the importance of this research is revealed in revealing the basic dimensions of peaceful coexistence between the various social components in the city of Mosul and identifying the manifestations of these dimensions and their factors depending on measuring the extent of the cohesion of individuals and accepting or rejecting coexistence among them.

This is because identifying this reality and the dimensions, manifestations and factors that support and affect it and are related to it would facilitate the consolidation of its activities and social relations between these social components in the social reality of the city.

Not to mention that, the contemporary Iraqi street, specifically the city of Mosul after the American occupation of Iraq, witnessed problems and disturbances that humanity has not witnessed throughout the history of its civilized development, which affected social construction, and these problems crystallized and were born due to several reasons and accumulated reasons and silence their shape and content in the Iraqi scene, so the individuals in the city. They are more influential because they are more interacting with each other in social reality, and it is from these bases that the importance of the subject we are studying comes from.

Key words: culture, peaceful coexistence, inclusion, the society.